

**INTERNATIONAL COMPANY
FOR CONSULTING AND AUDITING**

Société d'Expertise Comptable
Inscrite à l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie



الشركة العالمية
للإستشارة والتدقيق
شركة خبرة في المحاسبة
مسجلة بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية



الهيئة التونسية للاستثمار
TUNISIA INVESTMENT AUTHORITY

تقرير مراجع الحسابات
حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021

☎ : (+216) 71 842 350 – 📠 : (+216) 71 891 838 – ✉ : administratif@icca.tn

إقامة حي الحدائق 1 - مدرج ب - شارع آلان سفاري - 1082 تونس
السجل التجاري : B 24166532010 - المعرف الجبائي : 1169181 H/A/M/ 000 - الحساب الجاري : 03-116-105-0115-004513-68 - البنك الوطني الفلاحي آلان سفاري
R.C. : B 24166532010 - M.F. : 1169181 H/A/M/000 - CCB : 03-116-105-0115-004513-68 BNA ALAIN SAVARY

تونس في 30 ماي 2023

الهيئة التونسية للإستثمار

التقرير العام لمراجع الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

السيدات والسادة أعضاء مجلس الهيئة التونسية للإستثمار،

1- تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراجعة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف مجلس الهيئة التونسية للإستثمار خلال الاجتماع المنعقد يوم 14 ديسمبر 2021، قمنا بتدقيق القوائم المالية للهيئة التونسية للإستثمار للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021، والتي تتكون من الموازنة و قائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للمبادئ و القواعد المحاسبية الهامة.

إن القوائم المالية لسنة 2021 تبرز مجموعا صافيا للموازنة بمبلغ **1.788.804** دينار ونتيجة محاسبية إيجابية بقيمة **90.737** دينار.

في رأينا، فإن القوائم المالية للهيئة التونسية للإستثمار والمصاحبة لهذا التقرير صحيحة وصادقة وتعبّر بصفة وافية من كافة الجوانب الجوهرية، عن وضعيتها المالية و عن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2021 وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية".

نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

3- تقرير النشاط

إن مجلس الهيئة مسؤول عن المعلومات المعروضة في تقرير النشاط.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإنما لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها. تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات الهيئة المعروضة في تقرير مجلس الهيئة وضمن الوثائق المعروضة على أعضاء مجلس الهيئة مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية. وأنه ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

4- مسؤولية الإدارة و الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الهيئة مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على إستمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس إستمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الهيئة أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقارير المالية.

5- مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية بالهيئة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية الاستغلال، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الهيئة على استمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.
- إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الهيئة على الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

II-تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

نجاعة نظام الرقابة الداخلية

طبقاً للتشريع المعمول بها، قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلية. وتم تقديم ملاحظتنا وتوصياتنا المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية إلى رئيس الهيئة ضمن تقرير منفرد والذي نعتبره جزءاً متمماً لهذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن فحصنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعادة عرض القوائم المالية لم يبرز نقائص جوهريّة من شأنها أن تؤثر على رأينا حول القوائم المالية.

مراجع الحسابات

الشركة العالمية للاستشارة والتدقيق

أنيس السماوي



الفهرس

<u>الصفحات</u>	
1	- القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021
2	• الموازنة
4	• قائمة النتائج
5	• جدول التدفقات النقدية
6	- الإيضاحات حول القوائم المالية
20	- الملاحق
21	• الملحق عدد1: جدول الأصول الثابتة والاستهلاكات للسنة المحاسبية 2021
22	• الملحق عدد2: جدول الأرصدة الوسيطة

القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2021

الموازنة

في 31 ديسمبر 2021

أعداد وقع جبرها بالدينار

2020/12/31 (*)	2021/12/31	إيضاحات	الأصول
			<u>الأصول غير الجارية</u>
			الأصول الثابتة
60 914	224 677		الأصول الثابتة الغيرالمادية
-21 314	-72 888		تطرح: الإستهلاكات
39 600	151 789		مجموع الأصول الثابتة الغيرالمادية
1 411 827	1 566 452		الأصول الثابتة المادية
-845 175	-1 153 257		تطرح: الإستهلاكات و المدخرات
566 652	413 195		مجموع الأصول الثابتة المادية
606 252	564 984	6	مجموع الأصول الثابتة
606 252	564 984		مجموع الأصول الغير الجارية
			<u>الأصول الجارية</u>
			المخزون
0	0		تطرح: المدخرات
0	0		مجموع المخزون
199 365	432 105	7	أصول جارية أخرى
0	0		تطرح: المدخرات
199 365	432 105		مجموع الأصول الجارية الأخرى
700 441	791 715	8	السيولة وما يعادل السيولة
899 806	1 223 820		مجموع الأصول الجارية
1 506 058	1 788 804		مجموع الأصول

(*) وقع إعادة معالجتها لغاية المقاربة

الموازنة

في 31 ديسمبر 2021

أعداد وقع جبرها بالدينار

2020/12/31 (*)	2021/12/31	إيضاحات	الأموال الذاتية والخصوم
			<u>الأموال الذاتية</u>
1 879 869	1 931 156		منح الاستثمار
-866 490	-1 226 145		استهلاكات منح الاستثمار
-10 245	-15 696		النتائج المؤجلة
-22 562	69 652		التعديلات المحاسبية
980 572	758 967	9	مجموع الأموال الذاتية قبل إحتساب نتيجة السنة المحاسبية
86 764	90 737		نتيجة السنة المحاسبية
1 067 336	849 704		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
			<u>الخصوم</u>
8 397	0		الخصوم الغير الجارية مدخرات
8 397	0		مجموع الخصوم الغير الجارية
			<u>الخصوم الجارية</u>
92 615	120 978	10	المزودون والحسابات المرتبطة بهم
337 710	818 122	11	الخصوم الجارية الأخرى
430 325	939 100		مجموع الخصوم الجارية
438 722	939 100		مجموع الخصوم
1 506 058	1 788 804		مجموع الأموال الذاتية والخصوم

(*) وقع إعادة معالجتها لغاية المقاربة

قائمة النتائج

في 31 ديسمبر 2021

أعداد وقع جبرها بالدينار

2020 (*)	2021	إيضاحات	البيانات
			إيرادات الإستغلال
16 300	7 400		مداخيل
3 563 598	4 064 838		منح استغلال
355 294	359 657		إيرادات الاستغلال الأخرى
3 935 192	4 431 895	12	مجموع إيرادات الإستغلال
			أعباء الإستغلال
99 237	109 402	13	مشتريات غير مخزنة
2 362 256	2 703 331	14	أعباء الأعوان
355 294	351 259	15	مخصصات الإستهلاكات والمدخرات
1 032 235	1 172 390	16	أعباء الإستغلال الأخرى
3 849 022	4 336 382		مجموع أعباء الإستغلال
86 170	95 513		نتيجة الإستغلال
			إيرادات و اعباء مالية
603	1 535	17	أرباح عادية أخرى
-9	-6 311	18	خسائر عادية أخرى
86 764	90 737		نتيجة الأنشطة العادية قبل إحتساب الأداء
0	0		ضرائب على المربح
86 764	90 737		نتيجة الأنشطة العادية بعد إحتساب الأداء
0	0		العناصر الطارئة (أرباح / خسائر)
86 764	90 737		النتيجة الصافية للسنة الحسابية
-22 562	69 652		إنعكاسات التعديلات المحاسبية
64 202	160 389		النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

(*) وقع إعادة معالجتها لغاية المقاربة

جدول التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2021

أعداد وقع جبرها بالدينار

2020/12/31 (*)	2021/12/31	إيضاحات	البيانات
			التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال
86 764	90 737		النتيجة الصافية
-22 562			تعديلات محاسبية
			تسوية بالنسبة لـ:
69 837	-154780		* منح الاستغلال
392 162	351259		* الإستهلاكات والمدخرات
-451 104	-359656		* حصص استثمار تم تسجيلها ضمن النتائج
			* تغيرات:
63756	0		- المخزون
714	0		- الحرفاء والحسابات المتصلة بهم
-79 733	-232739		- الأصول الجارية الأخرى
-14 149	28362		- المزدون و الحسابات المتصلة بهم
149 476	480413		- الخصوم الجارية الأخرى
195 161	203 596		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستغلال
			التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار
-101 366	-325 558		الدفعات المتأتية من إقتناء أصول ثابتة مادية وأصول غير مادية
0	0		المقايض المتأتية من التفويت في أصول ثابتة مادية وأصول غير مادية
0	0		الدفعات المتأتية من إقتناء أصول مالية
0	0		المقايض المتأتية من التفويت في أصول مالية
-101 366	-325 558		التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة الإستثمار
			التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل
368 272	213 236		مقايض متأتية من منح الإستثمار
368 272	213 236		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
462 067	91 274		تغيير الخزينة
238 374	700 441		الخزينة في بداية السنة المحاسبية
700 441	791 715	19	الخزينة عند ختم السنة المحاسبية

(*) وقع إعادة معالجتها لغاية المقاربة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

1. تقديم الهيئة التونسية للاستثمار:

أحدثت الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والخاص بقانون الاستثمار. تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وهي تحت إشراف الوزارة المكلفة بالاستثمار. تخضع الهيئة لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولا تخضع الهيئة لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

وتم ضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017.

ويخضع أعوان الهيئة لنظام أساسي خاص بضبط بمقتضى أمر حكومي ويأخذ بعين الاعتبار الحقوق والضمانات الأساسية المنصوص عليها بالقانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.

2. الغرض والمهام:

طبقا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار، تقترح الهيئة على المجلس السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار.

وتتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار.

طبقا لأحكام الفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره، تتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:

- ✍ اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار،
- ✍ الإشراف على عمليات الاستثمار وذلك بالقيام بما يلي:
- استقبال المستثمر و توجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية عبر "مخاطب وحيد للمستثمر"، المنصوص عليه بالفصل 15 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستجوبها مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص وفق الشروط الواردة بأحكام الفصل 4 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه،
- النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار،
- تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات المطروحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاخلاطات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.

3. التقيد بمعايير المحاسبة التونسية:

تم إعداد القوائم المالية المتصلة بالسنة المحاسبية المختومة بتاريخ 2021-12-31 طبقاً للقواعد المنصوص عليها بالقانون عدد 96-112 المؤرخ في 1996-12-30 والمحدث لنظام المحاسبة للمؤسسات ولأحكام الأمر عدد 96-2459 المؤرخ في 1996-12-30 والمتعلق بالإطار المرجعي للمحاسبة. وتم إعداد هذه القوائم المالية مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيتين الأساسيتين لاستمرارية النشاط ومحاسبة التعهد والاتفاقيات المحاسبية المنصوص عليها بالإطار المرجعي للمحاسبة.

وتغطي القوائم المالية للسنة المحاسبية 2021 كامل الفترة المتراوحة من 1 جانفي 2021 إلى 31 ديسمبر 2021.

4. أسس القيس والمبادئ المحاسبية المعتمدة:

1.4- أسس القيس:

تمّ قيس العناصر المدرجة بالمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية.

2.4- الوحدة النقدية:

ضبطت حسابات الهيئة بالدينار التونسي.

3.4- المبادئ المحاسبية ذات الدلالة:

إن المبادئ والطرق المحاسبية الأساسية التي اعتمدها الهيئة لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 هي مفصلة كما يلي:

1.3.4- الأصول الثابتة والاستهلاكات

وقع إدراج الأصول الثابتة المادية وغير المادية ضمن الموازنة بحساب التكلفة التاريخية والمتضمنة لجميع المصاريف والأداءات الغير قابلة للاسترجاع لغاية اقتنائها أو إنتاجها.

وقد وقع استهلاك الأصول الثابتة طبقاً لأسلوب الاستهلاك المتساوي الأقساط وتتكون القاعدة الاستهلاكية من التكلفة التاريخية. كما أنه من المتوقع عدم وجود قيمة مستخلصة ذات دلالة إثر انتهاء مدة الاستعمال.

النسبة	الأصول
33,33%	برمجيات إعلامية
33,33%	معدّات إعلامية
20%	معدات نقل
20%	الأثاث والمعدات المكتبية
20%	تجهيزات عامة، عمليات تركيب وتجهئة مختلفة

2.3.4- منح الاستثمار

يتمّ تسجيل منح الاستثمار وفقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي رقم 12. ويتم توزيعها على نتائج الفترات التي يتم فيها تسجيل أعباء الاستهلاك المتعلقة بالأصول الثابتة الممولة بهذه المنح. وتدرج هذه المنح بالنتيجة المحاسبية بالتناسب مع أعباء الاستهلاك المسجلة.

3.3.4-مدخرات بعنوان أجور العطل السنوية الخالصة الأجر

في نهاية السنة المحاسبية، تقوم الهيئة بتسجيل قيمة أجور العطل السنوية الخالصة الأجر والأعباء الاجتماعية والجبائية المترتبة عنها ضمن حساب "أعوان أعباء للدفع" وذلك بموجب فرضية محاسبة التعهد ومبدأ استقلالية السنوات المحاسبية.

4.3.4-تحيين الأرصدة بالعملة الصعبة

يقع تحيين رصيد الحساب الجاري البنكي بالعملة الصعبة (EUR) المفتوح لدى البنك المركزي التونسي على أساس سعر الصرف في موفى السنة.

4.4-النظام الجبائي

كـ بالنسبة للضريبة على الشركات:

الهيئة التونسية للاستثمار معفاة من الضريبة على الشركات في حدود غرضها الاجتماعي المذكور أعلاه و المنصوص عليه بأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وبأحكام الفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره .و ذلك طبقاً لأحكام الفصل 46 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

غير أنه في صورة إنجاز الهيئة المذكورة لعمليات خارجة عن غرضها الاجتماعي ويكون هدفها الربح فهي في هذه الحالة تخضع للضريبة على الشركات بعنوان الأرباح المتأتية من هذه العمليات .

كـ بالنسبة للخصم من المورد:

✓ الخصم من المورد بعنوان المبالغ الراجعة للهيئة

لا تخضع المبالغ المدفوعة للهيئة التونسية للاستثمار مقابل إنجاز مهامها في حدود غرضها الاجتماعي المذكور أعلاه للخصم من المورد وذلك باستثناء مداخيل رؤوس الأموال المنقولة التي تبقى خاضعة لخصم من المورد تحرري ونهائي بنسبة 20 % من مبلغها الخام.

✓ الخصم من المورد بعنوان المبالغ التي تدفعها الهيئة

يتعين على الهيئة التونسية للاستثمار القيام بالخصم من المورد على المبالغ التي تدفعها والتي يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد كما تم ضبطه بالفصلين 52 و 53 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات.

كـ بالنسبة للأداء على القيمة المضافة

طبقاً لأحكام الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة لا تخضع للأداء على القيمة المضافة العمليات المنجزة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار في إطار المهام الموكولة إليها بمقتضى الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المشار إليهما أعلاه.

هذا، وتخضع للأداء على القيمة المضافة وفقاً للنسب المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل العمليات المنجزة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار والداخلية في ميدان تطبيق الأداء المذكور.

وعلى هذا الأساس، فإن للهيئة صفة الخاضع الجزئي إزاء الأداء على القيمة المضافة.

كما بالنسبة للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية طبقاً لأحكام الفصل 35 من مجلة الجباية المحلية، تخضع الهيئة التونسية للاستثمار للمعلوم على المؤسسات على أساس 0,2% من رقم المعاملات الخام مع حد أدنى يساوي المعلوم على العقارات المبنية، يحتسب على أساس المساحة المغطاة وعدد الخدمات المسداة من قبل الجماعة المحلية والمعلوم المرجعي بالمتر المربع وذلك طبقاً لأحكام الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017.

كما بالنسبة للأداء على التكوين المهني

طبقاً لأحكام الفصلين 338 و364 من مجلة الشغل، تخضع الهيئة التونسية للاستثمار للأداء على التكوين المهني بنسبة 2% من المبلغ الخام للمرتبات والأجور والمنح المدفوعة بما في ذلك الامتيازات العينية باعتبارها توجد داخل ميدان تطبيق الضريبة على الشركات.

كما بالنسبة للمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء

طبقاً لأحكام الفصلين 1 و2 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977، تخضع الهيئة التونسية للاستثمار للمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بنسبة 1% من المبلغ الخام للمرتبات والأجور والمنح المدفوعة بما في ذلك الامتيازات العينية.

5. عناصر التقييم المعتمدة لغاية المقارنة

1.5- تغيير طرق عرض بعض بنود القوائم المالية:

في إطار تحسين طريقة عرض القوائم المالية للهيئة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالبلاد التونسية، قامت الهيئة بمراجعة طريقة عرضها بخصوص المشتريات الغير مخزنة في موفى السنة المحاسبية، حيث تم عرضها ضمن الأصول الجارية الأخرى عوضاً عن المخزونات. ولم يكن لهذا التغيير انعكاساً على النتيجة المحاسبية وعلى الأموال الذاتية للهيئة. وبالتالي وقعت معالجة القوائم المالية لسنة 2020 طبقاً لما ينص عليه المعيار المحاسبي عدد 11 وذلك لضمان مقارنة أفضل للقوائم المتلاحقة للهيئة كما نبيته كالتالي:

البند	الرصيد في 2020/12/31 قبل المعالجة	الرصيد في 2020/12/31 بعد المعالجة	الفارق
المخزونات	43 359	-	(43 359)
الأصول الجارية الأخرى	136 635	179 994	43 359

2.5- التعديلات المحاسبية:

قامت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2021 بإدراج جملة من التعديلات المحاسبية أفضت إلى ارتفاع في الأموال الذاتية للافتتاح بمبلغ جملي قدره 69 652 دينار ناتج عن التعديلات التالية:

كما تصحيح أخطاء تتعلق بالطرق المحاسبية المتعلقة بالتقييم المحاسبي للمنحة المسندة من طرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية BERD لتمويل مشروع «technique pour le soutien des travaux du conseil stratégique de l'Instance Assistance» et l'amélioration des politiques du climat des affaires. وقد أفضى أثر التصحيح إلى ارتفاع في الأموال الذاتية بمبلغ قدره 43 566 دينار إثر التعديلات التالية:

- تصحيح الطرق المحاسبية المتعلقة بالتقييم المحاسبي للأموال المتأتية من طرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
؛BERD
- التقييم المحاسبي للحساب الجاري البنكي المفتوح لدى البنك المركزي التونسي بالمحاسبة؛
- تغيير في التقديرات المحاسبية، وذلك بإلغاء التقييم المحاسبي لمنحة التسبقة على الأداء على التكوين المهني لسنوات 2019 و2020 لعدم احترام الهيئة لشروط الانتفاع بها حسب مراسلة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية عدد 182 بتاريخ 3 فيفري 2023. وقد أفضى هذا التحيين إلى انخفاض في الموارد الذاتية بمبلغ جملي قدره 32 856 دينار مفصلاً كالآتي:
 - 11 861 دينار بعنوان سنة 2019 ؛
 - 20 995 دينار بعنوان سنة 2020.
- تصحيح مبلغ استهلاكات منح الاستثمار المسجلة في النتائج لسنة 2019. وقد أفضى هذا التصحيح إلى ارتفاع الموارد الذاتية بمبلغ قدره 58 942 ديناراً.
- تصحيح أخطاء في تطبيق الطرق المحاسبية المتعلقة بالتقييم المحاسبي لعمليات تجديد رخص الاستعمال السنوي Acquisition المستغلة من طرف الهيئة والتي كان لها أثراً على التقييم المحاسبي لمنح الاستثمار باعتبارها مصدر تمويل هذه الرخص. ولهذه التعديلات المحاسبية انعكاساً على الموارد الذاتية يساوي صفراً وذلك بعد مقاصة الانعكاس الناتج عن تصحيح رصيد الأصول الثابتة الغير مادية والاستهلاكات المتعلقة بها مع الانعكاس الناتج عن تصحيح رصيد منح الاستثمار والاستهلاكات المتعلقة بها وفيما يلي التفصيل:
 - تعديل رصيد الأصول الثابتة الغير مادية وذلك بطرح مبلغ الرخص ذات الاستعمال السنوي التي تم اقتناؤها خلال سنوات 2019 و2020 بمبلغ جملي قدره 216 213 دينار (69 643 دينار سنة 2019 و146 570 دينار سنة 2020)؛
 - تعديل رصيد منح الاستثمار بما يعادل تصحيح رصيد الأصول الثابتة الغير مادية، أي بمبلغاً قدره 216 213 دينار؛
 - تعديل رصيد استهلاكات الأصول الثابتة الغير مادية وذلك بطرح قيمة استهلاكات الرخص ذات الاستعمال السنوي لسنوات 2019 و2020 بمبلغ جملي قدره 54 248 دينار (17 379 دينار بعنوان سنة 2019 و36 869 دينار بعنوان سنة 2020)؛
 - تعديل رصيد استهلاكات منح الاستثمار بما يعادل تصحيح رصيد استهلاكات الأصول الثابتة الغير مادية، أي بمبلغاً قدره 54 248 دينار.

3.5- جدول انتقال يبين انعكاس التعديلات المحاسبية على القوائم المالية لسنة 2020:

استناداً إلى التعديلات المحاسبية المذكورة أعلاه، فإن جداول الانتقال من القوائم المالية (الموازنة، قائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية) لسنة 2020 إلى تلك التي تمت معالجتها، وذلك لضمان مقارنة أفضل للقوائم المتلاحقة، نبيها على النحو التالي:

الحساب	الرصيد في 2020/12/31 قبل المعالجة	الرصيد في 2020/12/31 بعد المعالجة	الفارق
1-الموازنة			
الأصول			
الأصول الثابتة غير المادية	277 127	60 914	(216 213)
استهلاكات الأصول الثابتة غير المادية	(75 562)	(21 314)	54 248
المخزونات	43 359	-	(43 359)
أصول جارية أخرى (*)	136 635	199 365	62 730
السيولة وما يعادل السيولة	662 860	700 441	37 580
2-الأموال الذاتية والخصوم			
منح استثمار	2 095 887	1 879 869	(216 018)
استهلاكات منح الاستثمار	(861 794)	(866 490)	(4 696)
النتائج المؤجلة	(79 888)	(10 245)	69 643
التعديلات المحاسبية	-	(22 562)	(22 562)
النتيجة المحاسبية	64 192	86 764	22 572
المزودون والحسابات المتصلة بهم	115 530	92 615	(22 915)
الخصوم الجارية الأخرى	268 748	337 710	68 962
3-قائمة النتائج			
منح الاستغلال	(3 396 982)	(3 563 598)	(166 616)
حصص منح استثمار في حساب الإيرادات	(392 162)	(355 294)	36 868
أعباء الاستغلال الأخرى	888 191	1 032 235	144 044
مخصّصات الاستهلاكات والمدخرات	392 162	355 294	(36 868)
4-جدول التدفقات النقدية			
الخزينة في نهاية السنة المحاسبية	662 860	700 441	37 581
النتيجة الصافية	64 192	86 764	22 572
تعديلات محاسبية	-	(22 562)	(22 562)
تسوية منح الاستغلال	-	69 837	69 837
تسوية لخصص منح الاستثمار المسجلة في النتائج	(392 162)	(451 104)	(58 942)
تغيير في المخزونات	20 396	63 756	43 360
تغيير في الأصول الجارية الأخرى	(17 004)	(79 733)	(62 729)
تغيير في المزودين والحسابات المتصلة بهم	8 766	(14 149)	(22 915)
تغيير في الخصوم الجارية الأخرى	80 516	149 476	68 960
المدفوعات المخصصة لاقتناء أصول ثابتة	(247 936)	(101 366)	146 570
مقايض متأتية من منح الاستثمار	514 842	368 272	(146 570)

(*): تجدر الإشارة أن الهيئة قامت بمعالجة بند " الأصول الجارية الأخرى " على مستويين :

- معالجة الرصيد إثر إعادة عرض بنود القوائم المالية دون انعكاس على النتيجة المحاسبية وعلى الأموال الذاتية؛
- معالجة الرصيد إثر التعديلات المحاسبية نتج عنه انعكاس على النتيجة المحاسبية وعلى الأموال الذاتية للهيئة.

البند	الرصيد في 2020/12/31 قبل المعالجة	الفارق بعد إعادة عرض بنود القوائم المالية	الفارق بعد التعديلات المحاسبية	الرصيد في 2020/12/31 بعد المعالجة
الأصول الجارية الأخرى	136 635	43 359	19 371	199 365

إيضاح رقم 6: الأصول الثابتة

بلغت القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية في موفى سنة 2021 ما قدره 564 984 دينار مقارنة بموفى سنة 2020، التي بلغت قيمتها الصافية 606 252 دينار أي بنقص قدره 41 268 دينار، وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
البرمجيات	222 508	60 914	161 594
إجازة	2 169	0	2 169
مجموع الأصول الثابتة غير المادية	224 677	60 914	163 763
تهيئات عامة للبناءات	61 524	52 576	8 949
وسائل نقل	576 901	576 901	-
الأثاث والتأثيث	183 840	183 840	-
معدّات إعلامية	619 774	482 327	137 447
معدّات مكتبية	124 413	116 183	8 230
مجموع الأصول الثابتة المادية	1 566 452	1 411 827	154 625
مجموع الأصول الثابتة	1 791 129	1 472 741	318 388
مجموع الاستهلاكات	(1 226 145)	(866 489)	(359 656)
مجموع الأصول الثابتة الصافي	564 984	606 252	(41 268)

إيضاح رقم 7: الأصول الجارية الأخرى

بلغت القيمة الخام للأصول الجارية الأخرى 432 105 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 199 365 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بارتفاع قدر بـ 232 740 دينار. وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
إيرادات للقبض	310 886 (أ)	111 486	199 400
النفقات المدفوعة مسبقا	111 609 (ب)	84 720	26 889
حساب الدولة-أداء للاستخلاص	0	3 159	(3 159)
مدينون متنوعون	9 610	-	9 610
المجموع	432 105	199 365	232 740

(أ) – تشمل الإيرادات للقبض أساسا على منحة الاستغلال الخاصة بمنحة موازنة سنة 2021 والبالغة 253 200 دينار
 (ب) – تتمثل النفقات المدفوعة مسبقا في ما يلي:

البيانات	2021
كراء المقر الاجتماعي	39 667
مخزونات مواد مكتبية ووصلات بتزين	39 340
التأمين	19 666
مصاريف الصيانة	9 306
CERTIFICAT SECTIGO	3 170
مهمات	460
المجموع	111 609

إيضاح رقم 8: السيولة وما يعادل السيولة

بلغت قيمة السيولة وما يعادل السيولة 791 715 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 700 441 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بزيادة قدرها 91 274 دينار وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
الحساب البريدي الجاري	677 411	660 806	16 605
حساب جاري بالبنك المركزي التونسي BERD	112 569	37 580	74 989
الخزينة	1 735	1 104	631
وكالة الدفعات	-	951	(951)
المجموع	791 715	700 441	91 274

إيضاح رقم 9: الأموال الذاتية

بلغت قيمة الأموال الذاتية 849 704 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 1 067 336 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بانخفاض قدر ب 217 632 دينار وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
منح استثمار 2017	637 857	637 857	-
منح استثمار 2018	616 518	616 518	-
منح استثمار 2019	76 000	76 000	-
منح استثمار 2020	193 117	355 065	(161 948)
منح استثمار 2021	213 236	-	213 236
منح استثمار خرى	(أ)	194 428	-
مجموع منح الاستثمار	1 931 156	1 879 869	51 288
استهلاكات منح الاستثمار	(1 226 145)	(866 490)	(359 656)
النتائج المؤجلة	(15 696)	(10 245)	(5 451)
التعديلات المحاسبية	69 652	(22 562)	92 214
مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب النتيجة	758 967	980 572	(221 605)
نتيجة السنة المحاسبية	90 737	86 764	3 973
مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص	849 704	1 067 336	(217 632)

(أ) يمثل رصيد منح الاستثمار الأخرى المنحة المقبوضة من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بقيمة 181 027 دينار والمنحة المقبوضة من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية (BERD) بقيمة 13 401 دينار والتي استعملت في اقتناء معدات إعلامية ومكتبية.

(ب) بلغت منح الاستثمار 1 931 156 دينار في سنة 2021 مقابل 1 879 869 دينار في سنة 2020 أي بفارق قدره 51 288 دينار مفصل كالآتي:

المبلغ بالدينار	البيانات
213 236	- منحة الاستثمار المسندة للهيئة خلال سنة 2021
(154 781)	- تحويل المنحة المسندة خلال سنة 2020 لإنجاز عمليات شهرية وحضور تظاهرات المنجزة خلال سنة 2021 من منح استثمار غير مستهلكة إلى منح استغلال
(7 167)	- تسوية الرصيد المحاسبي لمنح استثمار المسندة خلال سنة 2020 إثر تصحيح قيمة أصول ثابتة تم اقتنائها خلال سنة 2021 ووقع تمويلها من منحة استثمار لسنة 2020
51 288	الفارق

إيضاح رقم 10: المزودون والحسابات المتصلة بهم

بلغت أرصدة المزودين والحسابات المتصلة بهم 120 978 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 92 615 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بارتفاع قدره 28 363 دينار وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
مزودو الاستغلال	120 978	92 615	28 363
المجموع	120 978	92 615	28 363

إيضاح رقم 11: الخصوم الجارية الأخرى

بلغت قيمة حسابات الخصوم الجارية الأخرى 818 122 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 337 710 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بزيادة قدرها 480 412 دينار وهي مفصلة كالآتي:

البيانات	2021	2020	تغييرات
أعوان- أعباء للدفع	74 485	75 639	(1 154)
أعوان وحسابات متصلة بهم	440 689 (1)	59 100	381 589
الرصيد المتبقي من المنحة المسندة من طرف BERD	112 569 (2)	37 580	74 989
الدولة آداءات وضرائب	125 994 (3)	103 601	22 394
هياكل اجتماعية	36 947	39 198	(2 252)
أعباء مختلفة للدفع	23 238	22 542	696
رصيد ودادية أعوان الهيئة	4 200	-	4 200
حسابات مرتقبة	0	50	(50)
المجموع	818 122	337 710	480 412

(1)- يتكون هذا الحساب من:

البيانات	2021
منحة الموازنة 2021	253 200
الانعكاس المالي الناتج عن تفعيل قرار ضبط تأجير أعوان الهيئة (*)	182 986
مقتطعات من الأجور	3 007
الرصيد المتبقي من الأجور	1 496
المجموع	440 689

(*) يمثل هذا المبلغ الانعكاس المالي الناتج عن تفعيل قرار ضبط تأجير أعوان الهيئة من تاريخ إمضائه في 5 فيفري 2021 طبقا لموافقة أعضاء مجلس الهيئة خلال الاجتماع المنعقد يوم 18 أكتوبر 2022.

(2)- يشمل هذا الحساب الرصيد المتبقي من المنحة المسندة من طرف BERD لتمويل مشروع «technique pour le Assistance» «soutien des travaux du conseil stratégique de l'Instance et l'amélioration des politiques du climat des affaires»

(3)- يتكون هذا الحساب من:

البيانات	2021
الخصم من المورد بعنوان الضريبة على دخل الأعوان	56 268

2 212	الخصم من المورد بعنوان المساهمة الطرفية على دخل الأعوان
2 491	الخصم من المورد بعنوان الأتعاب والصفقات
2 213	الخصم بعنوان الأداء على القيمة المضافة
305	الأداء على القيمة المضافة للدفع
6 502	الأداء على التكوين المهني و FOPROLOS لسنة 2021
4	معلوم TCL
200	المساهمة الطرفية الاستثنائية 2021
55 799	تسبقة الأداء على التكوين المهني بعنوان 2019، 2020 و 2021
125 994	المجموع

إيضاح رقم 12: إيرادات الاستغلال

بلغ رصيد إيرادات الاستغلال 4 431 895 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 3 935 192 دينار في 31 ديسمبر 2020 أي بانخفاض قدره 505 777 دينار وهو مفصل كالاتي:

التغيرات	2020	2021	البيانات
(8 900)	16 300	7 400	إيرادات التصريح بالاستثمار
(501 240)	3 563 598	4 064 838	منح الاستغلال
4 363	355 294	359 657	حصص منح استثمار في حساب الإيرادات
(505 777)	3 935 192	4 431 895	المجموع

إيضاح رقم 13: مشتريات غير مخزنة

بلغت قيمة المشتريات الغير مخزنة 109 402 دينار في موفى سنة 2021 مقابل 99 237 دينار في موفى سنة 2020 أي بارتفاع قدره 10 165 دينار وهي مفصلة كالاتي:

التغيرات	2020	2021	البيانات
22 963	20 396	43 359	تغيير مخزون الشراءات المستهلكة
4 392	37 248	41 640	الكهرباء
104	758	862	الماء
22 713	11 008	33 721	البترين
(30 204)	22 719	(7 485)	أدوات مكتبية
(9 804)	7 108	(2 696)	مواد تنظيف
10 165	99 237	109 402	المجموع

إيضاح رقم 14: أعباء الأعوان

بلغت قيمة أعباء الأعوان في موفى سنة 2021 ما قدره 2 703 331 دينار مقابل 2 362 256 دينار في موفى سنة 2020 أي بزيادة قدرها 341 075 دينار وهي مفصلة كالاتي:

تغييرات	2020	2021	البيانات
339 670	1 896 580	2 236 250	أجور وملحقات الأجور (*)
70 307	328 501	398 808	أعباء اجتماعية
(41 924)	40 770	(1 154)	أعباء الاجازات خالصة الأجر
(26 978)	96 405	69 427	أعباء أخرى للأعوان
341 075	2 362 256	2 703 331	المجموع

(*) بلغت أعباء الأعوان 2 236 250 دينار في سنة 2021 مقابل 1 896 580 دينار في سنة 2020 أي بارتفاع قدره 339 670 دينار يعود بالأساس إلى :

- احتساب الانعكاس المالي الناتج عن تفعيل قرار ضبط تأجير أعوان الهيئة من تاريخ إمضائه في 5 فيفري 2021 طبقا لموافقة أعضاء مجلس الهيئة خلال الاجتماع المنعقد يوم 18 أكتوبر 2022؛
- احتساب منحة موازنة 2021 التي يتم صرفها خلال سنة 2022.

إيضاح رقم 15 : مخصصات الاستهلاكات والمدخرات

بلغت مخصصات الاستهلاكات والمدخرات 351 259 دينار في سنة 2021 مقابل 355 294 دينار في سنة 2020 أي بانخفاض قدره 4 035 دينار وهي مفصلة كالآتي:

تغييرات	2020	2021	البيانات
33 135	18 439	51 574	مخصصات استهلاكات الأصول الغير مادية
(28 773)	336 855	308 082	مخصصات استهلاكات الأصول المادية
(8 397)	-	(8 397)	استردادات المدخرات (1)
(4 035)	355 294	351 259	المجموع

إيضاح رقم 16: أعباء الاستغلال الأخرى

بلغت أعباء الاستغلال الأخرى 1 172 390 دينار في سنة 2021 مقابل 1 032 235 دينار في سنة 2020 أي بزيادة قدرها 140 155 دينار وهي مفصلة كالآتي:

تغييرات	2020	2021	البيانات
(5 924)	479 685	473 761	أعباء الكراء
(4 927)	4 900	(27)	صيانة وإصلاح المقر
87 151	165 318	252 469	صيانة وإصلاح المعدات
(5 362)	36 977	31 615	أقساط تأمين
34 800	66 384	101 184	دراسات وأبحاث وخدمات خارجية أخرى
(49 866)	77 383	27 517	أنعاب
87 027	77 928	164 955	إشهار ومنشورات وعلاقات عامة
(9 459)	20 505	11 046	مصاريف تنقل ومهمات
(8 394)	42 976	34 582	نفقات بريدية والاتصالات

(91)	975	884	خدمات بريدية
15 200	59 204	74 404	ضرائب وأداءات ودفوعات مماثلة
140 155	1 032 235	1 172 390	المجموع

إيضاح رقم 17: الأرباح العادية الأخرى

بلغ مجموع الأرباح العادية الأخرى في موفى سنة 2021 ما قدره 1 535 دينار مقابل 603 دينار في موفى 2020 أي بزيادة قدرها 932 دينار وهو مفصل كالاتي:

تغييرات	2020	2021	البيانات
932	603	1 535	مداخل المستحقات الأخرى (*)
932	603	1 535	المجموع

(*) يشمل هذا الحساب بالأساس أرباح ناتجة على تفعيل خطايا تأخير لمزود بمبلغا قدره 770 دينار.

إيضاح رقم 18: الخسائر العادية الأخرى

بلغ مجموع الخسائر العادية الأخرى في موفى سنة 2021 ما قدره 6 311 دينار وهي تمثل خسائر ناتجة عن تسوية مبالغ عالقة بالمحاسبة. إيضاح رقم 19: التدفقات النقدية

تشمل قائمة التدفقات النقدية على:

700 441	الخزينة في بداية السنة المحاسبية
203 596	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال
-325 558	التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة الاستثمار
213 236	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
791 715 (أ)	الخزينة في نهاية السنة المحاسبية

(أ) الخزينة في نهاية السنة مفصلة كالاتي:

677 411	الحساب البريدي الجاري
112 569	حساب جاري بالبنك المركزي التونسي BERD
1 735	الخزينة
791 715	الخزينة في نهاية السنة المحاسبية

إيضاح رقم 20: وقائع لاحقة لتاريخ الختم:

لم يقع حدث هام له تأثير على نشاط أو الحالة المالية للهيئة التونسية للاستثمار منذ تاريخ ختم السنة المحاسبية في 31 ديسمبر 2021.

الملاحق

الملاحق عدد1: جدول الأصول الثابتة والاستهلاكات للسنة المحاسبية 2021

الملاحق عدد2: جدول الأرصدة الوسيطة

الملحق عدد 1: جدول الأصول الثابتة والاستهلاكات للسنة المحاسبية 2021
(بالدينار التونسي)

القيمة المحاسبية الصافية	الاستهلاكات والمدخرات			القيمة الخامة		
	نهاية الفترة	تسويات مخصصات	مخصصات تسويات	بداية الفترة	نهاية الفترة	تقويت تعدل
150 420	72 088	50 774	21 314	222 508	161 594	60 914
1 369	800	800	-	2 169	2 169	-
151 789	72 888	51 574	21 314	224 677	163 763	60 914
32 384	29 140	11 976	17 164	61 524	8 948	52 576
141 683	435 218	115 381	319 837	576 901	-	576 901
38 696	145 144	36 178	108 966	183 840	-	183 840
159 779	459 995	122 260	337 735	619 774	137 447	482 327
40 653	83 760	22 287	61 473	124 413	8 230	116 183
413 195	1 153 257	308 082	845 175	1 566 452	154 625	1 411 827
564 984	1 226 145	359 656	866 489	1 791 129	318 388	1 472 741

المحقق عدد2: جدول الأرصدة الوسيطة للتصرف لسنة 2021

2020	2021	الأرصدة	2021	الأعباء	2021	الإيرادات
3 835 955	4 322 493	الهامش التجاري	109 402	مشتريات التموينات المستهلكة	4 431 895	إيرادات الاستغلال الأخرى
			1 097 986	أعباء خارجية أخرى	4 322 493	المجموع
2 862 924	3 224 507	القيمة المضافة الخام	1 097 986	المجموع	4 322 493	الهامش التجاري
			74 404	ضرائب وأداءات		المجموع
			2 703 331	أعباء الأعوان	3 224 507	القيمة المضافة الخام
441 464	446 772	زائد الاستغلال الخام	2 777 735	المجموع	3 224 508	المجموع
					446 772	زائد الاستغلال الخام
			6 311	الخسائر العادية الأخرى	1 535	الأرباح العادية الأخرى
			351 259	مخصصات الاستهلاكات والمدخرات	-	إيرادات مالية صافية
86 764	90 737	نتيجة الأنشطة العادية	357 570	المجموع	448 307	المجموع